A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/CONF.157/PC/63/Add.11
20 April 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان
اللجنة التحضيرية
الدورة الرابعة
جنيف ، ١٩ ـ ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣
البند ٥ من جدول الأعمال

حالة إعداد المنشورات والدراسات والوثائق الخاصة بالمؤتمر العالمي

مذكرة من الأمانة

مساهمة مقدمة من لجنة الكونغو للمنظمات غير الحكومية المعنية بالسنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم

١ ـ يسترعى اهتمام اللجنة التحضيرية إلى المساهمة المعنونة "أطفال الشعوب الأصلية: الهوية والأمن والتنمية" المقدمة من المجلس الاستشاري الانغليكاني ، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفئة الثانية) نيابة عن لجنة الكونغو للمنظمات غير الحكومية المعنية بالسنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم .

٢ ـ وتقدر هذه الوثيقة أنه يعيش في عالمنا اليوم ما يقرب من ٣٠٠ إلى ٣٠٠ مليون شخص من الشعوب الأصلية ، أي ٥ في المائة من مجموع سكان العالم . وبالنظر إلى وضعهم المجحف في معظم الدول واعترافا بالسنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم ، توصي الوثيقة باتخاذ تدابير معينة دعما لأحكام اتفاقية حقوق الطفل ، لحماية هوية أطفال الشعوب الأصلية وأمنهم وتنميتهم .

أطفال الشعوب الأصلية: الهوية والأمن والتنمية

تعيش الشعوب الأصلية داخل حدود نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الأقل ويقدر عددهم بما بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون نسمة ، أي نحو ٥ في المائة من مجموع سكان العالم . ويشكلون في معظم البلدان أقلية عددية ، في حين قد يشكلون أغلبية في بلدان أخرى . وحتى الآونة الأخيرة جدا كان ينظر إلى الشعوب الأصلية باعتبارها متخلفة ، وكانت تعاني دائما من الإهمال أو تطرد عنوة من أراضيها أو تخضع لبرامج إعادة توطين وتأهيل مدرسي يستهدف "استيعابها" في المؤسسات الوطنية .

إن ثقافات الشعوب الأصلية وأساليب حياتها عالية التنوع ؛ وربما ما زال هناك عدد يبلغ ٠٠٠ ٢ من الشعوب الأصلية المتميزة في عالم اليوم . وفي حين تم تهميشها كلها تقريبا في القرن الماضي بقوات الاحتلال أو بالتوسع الصناعي ، فإنها تشارك أيضا في وحدة أقدم وأعمق في علاقاتها بأراضي أسلافها . فعاشت هذه الشعوب على حصاد وزراعة نفس النظم الإيكولوجية لآلاف السنين ، واستحدث أشكالا اجتماعية وشعائرية معقدة لتنظيم سكانها ومستويات استهلاكهم بطريقة مستدامة . وكثيرا ما يعيشون اليوم في مناطق معزولة ذات نظم ايكولوجية هشة للغاية مثل مناطق التندرة والغابات الاستوائية والصحارى حيث تُحدث أقل التعديات آثارا مدمرة على صحتهم وتغذيتهم . ويعيش البعض في وسط بلدان صناعية حيث يجدون من الصعب الإبقاء على هويتهم وتنظيمهم الثقافي ، ويعانون من ارتفاع معدلات الانتحار والعنف الأسري وإساءة استخدام العقاقير ، وهي معدلات شديدة الارتفاع وفي ازدياد .

وفي البلدان النامية والبلدان عالية التصنيع على السواء ، وفي المناطق الحضرية وعلى طول "حدود التنمية" المعزولة ، يتعرض أكثر من ١٠٠ مليون من أطفال الشعوب الأصلية للخطر . ولأسباب شتى قد لا يحصلون على مساعدة كافية أو مناسبة . وينبغي تصميم الجهود الحكومية الدولية مستقبلا لتعنى بهوية أطفال الشعوب الأصلية ولتعطي مزيدا من الاهتمام للتهديدات الناشئة التي يتعرض لها بقاء هؤلاء الأطفال ، ومن خلال ترتيبات تبني قدرات الشعوب الأصلية على تحقيق التنمية الذاتية بشروطها الخاصة .

الهوية

تحمي المادة ٣٠ من اتفاقية حقوق الطفل أطفال الشعوب الأصلية من أي تدخل في التمتع بثقافتهم أو الجهر بدينهم وممارسة شعائره أو استعمال لغتهم . وتعزز المادة ٢٩ (ج) هذه الضمانة بالنص على أن تشمل أهداف التعليم تنمية احترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة . كما تنص المادة ١٧ (د) على أن تشجع الدول وسائط الإعلام على إيلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية لأطفال الشعوب الأصلية .

وأخيرا تنص المادة ٣٠ (١) على أنه عند النظر في تدابير حماية الطفل المحروم بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئته العائلية ، تولي السلطات الحكومية الاعتبار الواجب لاستصواب الاستمرارية في تربية الطفل ولخلفية الطفل الإثنية والدينية والثقافية واللغوية . وهناك أحكام أخرى لها أهمية خاصة لأطفال الشعوب الأصلية تشمل تلك المتصلة بمسؤوليات أعضاء الأسرة الموسعة (المادة ٥) وحق الطفل في الحفاظ على هويته (المادة ٨) وحق الطفل في حرية التعبير (المادة ١٣) وفي حرية الدين (المادة ١٤) .

وباختصار تكفل اتفاقية حقوق الطفل حق أطفال الشعوب الأصلية في حفظ وتعلم هويتهم الأصلية المحددة والتمتع بها وممارستها وتنميتها - حتى لو فقدوا عائلاتهم وأوكل أمر رعايتهم إلى الغير . ولذا ينبغي اتخاذ الترتيبات للرعاية الطارئة أو البديلة أو للتبني بغية الإبقاء على الطفل ، قدر الإمكان ، داخل مجتمعه وثقافته . كما أن تدابير "استيعاب" الشعوب الأصلية من خلال نقل أو تبني أطفال الشعوب الأصلية أو توفير التعليم المدرسي للأطفال في ظروف تجردهم أو تحرمهم من ثقافتهم أو لغاتهم أو دياناتهم ، تتعارض مع أحكام الاتفاقية .

إن الصك الدولي الرئيسي الذي يعالج تحديدا حقوق الشعوب الأصلية هو اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩) . وتكفل هذه الاتفاقية حقوقهم في الأرض ، وفي احترام تكامل قوانينهم العرفية وثقافاتهم ومؤسساتهم وفي التنمية الذاتية ، وفي سيطرة مجتمعاتهم على البرامج الاجتماعية والصحية والتعليمية ، بما فيها إنشاء مؤسساتهم التعليمية الخاصة بهم . وتنص الاتفاقية تحديدا على التعليم بلغتين ، بهدف أن يتحدثوا بطلاقة على قدم المساواة لغات الشعوب الأصلية واللغات الوطنية أو الرسمية (المادة ٢٨) ، وعلى التعليم الثنائي الثقافة الذي يمكّن الأطفال من المشاركة بصورة تامة في مجتمعاتهم الخاصة وفي المجتمع الوطني (المادة ٢٩) . وينبغي تخطيط برامج تعليمية واجتماعية وتنفيذها وتقييمها بالتعاون مع الشعوب الأصلية ذاتها (المادة ٣٣) . وهذا يعني تقاسم المسؤولية من أجل خلق ظروف يمكن فيها لأطفال الشعوب الأصلية أن يتمتعوا تمتعا كاملا بهويتهم ولغتهم وثقافتهم ، مع تمتعهم أيضا بحرية الحصول على البدائل التي يقدمها المجتمع الوطني .

الأمن

لأطفال السكان الأصليين ، أولا وقبل كل شيء ، الحق في البقاء مثلهم مثل جميع الأطفال (اتفاقية حقوق الطفل ، المادة ٦) . وينبغي إعطاء هذا الحق أولوية متزايدة لأن الشعوب الأصلية تعيش في بعض الظروف الايكولوجية شديدة الخطورة في العالم اليوم . ولأن الشعوب الأصلية تمكنت من البقاء في بيئات صعبة مثل مناطق التندرة والصحارى

والغابات المطيرة ، أو لأنهم شردوا إلى مناطق معزولة اعتبرها الآخرون لفترات طويلة مناطق غير مرغوب في الحياة فيها أو غير قابلة للسكنى ، تعيش الشعوب الأصلية الآن إلى حد كبير على "حدود التنمية" حيث بدأ منذ فترة قريبة الاستغلال التجاري للموارد الطبيعية . وهذا ينطبق بالمثل على البلدان النامية (مثلما هو الحال في مناطق الأمازون ومنطقة جنوب شرقي آسيا الجبلية) وعلى البلدان عالية التصنيع (في المنطقة القطبية الشمالية) .

إن التشريد الفعلي وتقليل فرص الوصول إلى الأرض ، واجتثاث الغابات وتدمير الحياة البرية وازدياد تلوث المياه والتربة تؤدي سريعا إلى أزمات صحية للشعوب الأصلية في هذه المناطق . وتقل أنشطة الإعاشة التقليدية ، أما البدائل ، مثل العمل في الصناعات الاستخراجية - فهي إما أنها غير متاحة أو لا تدفع ما يكفي من أجور يستعاض بها عن قيمة الإعاشة المفقودة . كما يمكن أن تتدنى بسرعة كمية ونوعية التغذية ، ويزيد من تفاقم الوضع تلوث مصادر الأغذية بمنتجات فرعية صناعية ، والتعرض لجراثيم جديدة ناقلة للأمراض . ومع تدني الوضع التغذوي ، تزداد فرص الإصابة بالعدوى وتتدهور الصحة ، وتفتقر أشكال الطب التقليدية بوجه عام إلى وسائل فعالة للاستجابة للأمراض الجديدة . ومع فقدانهم السيطرة على حياتهم وعلى بقاء أطفالهم ، قد يفقدون الثقة في ثقافاتهم ويصبحون ضحايا لإساءة استخدام العقاقير وأنواع السلوك الأخرى المدمرة للنفس . ولا يلزم وجود عنف متعمد لتكملة دورة التدمير هذه - رغم أن عدوان المستوطنين كثيرا ما يشكل عاملا مضافا . وقد أمكن تبين وجود هذا النمط على "الحدود الغربية" في أمريكا الشمالية منذ قرن مضى ، ويتكرر الآن في مناطق أخرى .

وينبغي تصميم برامج طوارئ للشعوب الأصلية التي تعيش في هذه الظروف تولي في المستقبل اهتماما أكبر بحساسياتها واحتياجاتها الغذائية المحددة . إن الشعوب الأصلية ، على نقيض السكان الذين اعتادوا طويلا على تناول حبوب مزروعة أو أغذية مجهزة ، قد تشعر بحساسية لبعض النشويات والسكريات ، وعادة ما تحتاج إلى جرعات عالية من الحديد . وتشير الدراسات في بعض البلدان المحيطة بالقطبين إلى أن الأغذية القائمة على الحبوب المجهزة والألبان والزيوت النباتية يمكن أن تزيد من مشاكل صحية كثيرة لصائدي الحيوانات والأسماك من الشعوب الأصلية ، وخاصة أمراض أوعية القلب وفقر الدم (الأنيميا) . إن زيادة الاعتراف بهذه المشكلة وإجراء بحوث أنسب عليها ، بالتعاون مع الشعوب الأصلية ، سيشكلان عاملا هاما في تحسين صحة مجتمعات الشعوب الأصلية التي تعيش على "حدود التنمية" .

إلا أن استكمال التغذية لا يمكن أن يوفر أبدا حلا كافيا لبقاء أطفال الشعوب الأصلية . فحين يعطّل ويتدهور النظام الايكولوجي لشعب أصلي ، قد لا يمكن أبدا

استرجاع انتاجيته على نحو كامل . وهذا يترك خيارا بين بناء اقتصاد صناعي قائم على الأجر قد يتعارض مع ثقافات الشعوب الأصلية أو بين اعتماد طويل الأجل على المعونة الأمر الذي يتناقض مع أي نوع من أنواع احترام الذات أو التنمية الذاتية . إن أيا من الخلين لا يسمح للشعوب الأصلية بالتمتع بثقافاتها الخاصة وتنميتها ، وهي ثقافات تستمد جذورها من صلاتها الانتاجية والروحية بأرضها . إن الطريق الوحيد لضمان بقاء أطفال الشعوب الأصلية واحترام الحقوق الثقافية المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل هو توفير الأمن لحيازة الأرض والسيطرة على الموارد . إن الحقوق الإقليمية أو الايكولوجية أمر لا بد منه لتوفير البقاء المادي والثقافي لأطفال الشعوب الأصلية .

التنمية

لاحظت ريغوبرتا مينوهو الحائزة على جائزة نوبل للسلم ، في خطاب وجهته إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، أن الشكل الجماعي لتنظيم الشعوب الأصلية "يوفر إمكانات هائلة للتنمية المتكاملة للبشر ، استنادا إلى الصفات الأساسية للتضامن والتعاون ، وخاصة مفهومها الخاص عن الديمقراطية" . إن ثقافات الشعوب الأصلية تؤكد على كل من الفردية والمسؤولية الشخصية عن الأسرة والمجتمع ، الأمر الذي يقارنه بعض كتاب الشعوب الأصلية بما يتبينونه من عزلة نسبية واستبداد في المجتمعات الصناعية . إن تربية الطفل في مجتمعات الشعوب الأصلية تركز تقليديا على تنمية القدرات الفردية والانضباط الذاتي واحترام الذات أكثر مما تركز على المعرفة النمطية أو الطاعة . إن مجتمعات الشعوب الأصلية يمكن أن تكون شديدة التنوع والتكيف والديمقراطية ، إذا سمح لها بمتابعة شكلها الخاص للتنمية الشخصية والنظام الاجتماعي .

وحين تنهار مجتمعات الشعوب الأصلية ، مثلما حدث لها إلى حد يشير الانزعاج في بعض المجتمعات العالية التصنيع ، كثيرا ما تستجيب السلطات الحكومية بنقل الأطفال إلى المؤسسات أو تبنيهم لدى أسر من غير السكان الأصليين . ويتم تبرير ذلك أحيانا بالاعتقاد بأن النُهج التقليدية لتنشئة الطفل ، التي تؤكد على الحرية والاستكشاف بدلا من انضباط وإشراف الكبار ، تعتبر سيئة للأطفال . وكثيرا ما يتم تبرير ذلك استنادا إلى أسس اقتصادية - أي أنه من مصلحة الطفل المثلى الهروب من الفقر الذي يسود أسرته ومجتمعه . وكانت النتيجة الحتمية لنقل الأطفال هي التعجيل بوقوع الآثار الضارة على الصحة العليلة وآثار الفقر وفقدان الاحترام الذاتي وتدمير الذات . إن حماية بعض الأطفال على المدى القصير ، على افتراض أن ثمة حاجة فعلية إلى ذلك ، يمكن أن تؤدي إلى الدمار الدائم للمجتمع برمته ولأجيال الأطفال المقبلة .

إن أفضل طريقة لضمان حماية أطفال الشعوب الأصلية على المدى الطويل تكون من خلال دعم عائلات السكان الأصليين وزيادة القدرة المؤسسية لمجتمعات الشعوب الأصلية على

توفير الغذاء والتعليم والحماية لأطفالها . وتتوخى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ قيام صلة تعاونية بين الدول والشعوب الأصلية ، حيث توفر الدول الموارد لبرامج ومؤسسات تديرها الشعوب الأصلية ذاتها . ويشير الفصل ٢٦ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمد في ريو دي جانيرو في العام الماضي إلى "مشاركة" بين الحكومات والوكالات الحكومية الدولية والشعوب الأصلية لأغراض إدارة النظم الايكولوجية وتدعيم أشكال الانتاج التقليدية واستكشاف بدائل مستدامة . إن هذه الأنواع من الترتيبات من شأنها أن تزيد كثيرا من قدرة الشعوب الأصلية على توفير بيئات مستقرة مناسبة ثقافيا لتنمية الأطفال .

ويؤكد من هذه الاهتمامات النمو السكاني السريع للشعوب الأصلية في كثير من البلدان الصناعية ، حيث أدى تدمير النظم الاقتصادية التقليدية المستدامة إلى اقتصادات تستند إلى الأجور والتحويلات المالية . ويمكن مقارنة معدلات النمو السكاني للشعوب الأصلية في أمريكا الشمالية بمعدلات نمو سكان الريف في البلدان النامية مثلا . إن فقدان الأرض ونظم الانتاج المستدام في مناطق أخرى سيحدث نفس الآثار في الأعوام المقبلة . وستكون هناك حاجة إلى إعطاء أولوية عالية مستقبلا لاستعادة أمن الأرض وأشكال الانتاج المستدامة إذا كان يراد للشعوب الأصلية أن تتمتع بأي إمكانية لتحقيق مستويات سكانية مستقرة ومستوى معيشي كاف ومستدام .

التحديات

سيفقد الأمن البيئي العالمي والتنمية العالمية الإسهام الكبير المحتمل للشعوب الأصلية ما لم تتخذ خطوات فورا لإضفاء الاستقرار على النظم الايكولوجية التي تعيش فيها الشعوب الأصلية وتمكين هذه الشعوب من تدعيم ثقافاتها وإعادة بنائها . لقد كان الضرر كبيرا ، ولن تكون مهمة إعادة البناء سهلة أو سريعة . وسيقع ذلك على عاتق الأطفال الذين ولدوا أثناء أو بعد هذه السنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم - وربما كان هذا هو أكثر أجيال أطفال الشعوب الأصلية تعرضا للخطر . ويجب منحهم كل فرصة للبقاء والتنمية التي يرونها ، ولتعلم وتدعيم التنوع المتكيف لثقافاتهم .

وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم مساهمة كبيرة لهذا الجيل من أطفال الشعوب الأصلية . إن المطلوب أولا وقبل كل شيء هو وجود آلية تنسيق أقوى لتنسيق البرامج المناسبة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وسائر الهيئات التنفيذية . وستكون هناك حاجة أيضا إلى قاعدة بيانات مشتركة يعوّل عليها ، على نحو ما اقترح قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٧ ، كأساس لتحديد الأولويات والأهداف لجهودنا . وبروح "الشراكة الجديدة" سيكون من المهم أيضا العثور على طريقة مناسبة وفعالة لمنح الشعوب الأصلية صوتا مباشرا ومؤثرا في اتخاذ القرارات في الأمم

المتحدة . وعلى الشعوب الأصلية ذاتها أن تقترح هذه الآلية ، لكن يؤمل أن تضم هذه الآلية أيضا الشباب والأطفال من الشعوب الأصلية . وقد شارك طالبان شابان من الهنود الأمريكيين في المدرسة الثانوية مشاركة قيمة في صياغة اتفاقية حقوق الطفل . وعلينا أن نشجع مزيدا من الشباب من الشعوب الأصلية على ممارسة دور لا في شؤون الشعوب الأصلية فحسب بل في الشؤون العالمية أيضا .

التوصيات

١ - ينبغي أن ينشىء الأمين العام مكتبا خاصا في ادارة تنسيق السياسة العامة والتنمية المستدامة من أجل تعزيز وتنسيق برامج التنمية الذاتية والحقوق للشعوب الأصلية ، يزوّد قدر الامكان بموظفين فنيين من الشعوب الأصلية .

٢ - ينبغي منح هذا المكتب الولاية والموارد الكافية لكي يجمّع وينشر سنويا بيانات عن الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية للشعوب الأصلية وخاصة الأطفال في جميع البلدان .

٣ - ينبغي لمنظمة اليونيسيف أن تشرع ، بالتعاون مع الشعوب الأصلية ، في تنفيذ برنامج خاص لتحسين تغذية وصحة أطفال الشعوب الأصلية ، مع مراعاة احتياجاتهم التغذوية المحددة وحاجاتهم الصحية ، ومن خلال تدابير تشمل توفير الاستقرار والتطوير لطرائق العيش التقليدية .

٤ - ينبغي لمنظمة اليونيسيف أيضا أن تشارك في مشاورات سنوية رسمية مع المنظمات غير الحكومية للشعوب الأصلية ومع المهنيين من هذه الشعوب ، على الصعيد الاقليمي وعلى مستوى المقر على السواء لدعم نوعية برامجها في تأثيرها على مجتمعات السكان الأصليين . وينبغي أن تشكل هذه الاجتماعات نواة لتبادل الخبرات بين الشعوب الأصلية في ميادين مثل صحة الطفل وتنمية الطفولة المبكرة والتعليم الثنائي اللغة والثنائي الثقافة .

٥ - ومن أجل تعميق الاهتمام بالاحتياجات الخاصة لأطفال الشعوب الأصلية التي تعترف بها اتفاقية حقوق الطفل ، ينبغي للجنة حقوق الطفل أن تدعو المنظمات الوطنية للشعوب الأصلية والمهنيين من الشعوب الأصلية من ذوي الخبرة المناسبة للمشاركة في اجتماعاتها حين تستعرض التقارير الدورية للدول التي تعيش فيها الشعوب الأصلية .

٦ - وفي تنفيذ هذه التوصيات ، ينبغي بذل كل جهد لتوظيف واشراك الشباب من الشعوب الأصلية . وينبغي بوجه خاص لمنظمة اليونيسيف وسائر الهيئات التنفيذية للأمم المتحدة أن تضع برامج خاصة للتدريب الخارجي والداخلي للشباب من الشعوب الأصلية على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقر .

- - - - -